

أثر الأزمات الاقتصادية على سوق فلسطين للأوراق المالية

الباحثان

محمد حسن الخطيب

سالم درويش

المخلص

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر الأزمات الاقتصادية على سوق فلسطين للأوراق المالية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية من العام 2014-2017م، وقد طبقت استبانة مكونة من (28) فقرة على عينة من العاملين في الشركات.

وقد كشفت النتائج أن الدرجة الكلية لتأثير الأزمات الاقتصادية على أسواق المال للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية جاءت بمتوسط حسابي قدره (3.69)، بوزن نسبي (73.93%)، بدرجة متوسطة.

وكشفت النتائج عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات أفراد عينة الدراسة لتأثير الأزمات الاقتصادية على سوق المال في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وذلك بحسب قطاع عملها، وبحسب تصنيف الشركة في السوق، وعمر الشركة.

وقد قدمت الدراسة عدد من التوصيات والمقترحات، أبرزها: دعم الشركات ومساندتها بسيولة كافية في البنوك، وضع خطة استراتيجية لحماية الشركات من تأثيرات الأزمات الاقتصادية، وضع تشريعات تتبع من تطبيق السياسة المالية مثل إعفاء الشركات من الضرائب أو غيرها من التسهيلات الاستفادة من الخبرات العالمية في وضع برامج علمية في كافة مراحل وخطوات وعناصر إدارة الأزمات الاقتصادية لتحقيق الكفاءة والفاعلية في مواجهتها.

الكلمات المفتاحية: الأزمات الاقتصادية، سوق فلسطين، الأوراق المالية.

Abstract

The study aims to uncover the impact of the economic crises on the Palestinian Stock Market PSM. The study used both descriptive & analytical method. The study was conducted on all public shareholding companies listed on the Palestine Stock market from 2014-2017. A questionnaire consisting of 28 segments was answered on sample of employees from these companies.

The results revealed that the overall degree of the impact of the economic crises on the financial markets of the public shareholding companies listed on the Palestinestock market came at an average of (3.69), with a relative weight (73.93%), to a medium degree.

The results revealed that there are no statistically significant differences in the sample estimates of the impact of the economic crises on the stock market in the public shareholding companies listed on the PSM according to their sector, according to the company's classification in the market and how old the company is.

The study presented a number of recommendations and proposals, most notably: supporting companies and supporting them with adequate liquidity in banks, devising a strategic plan to protect companies from the effects of economic crises, enacting legislation that stems from the application of fiscal policy such as exempting companies from taxes or other facilities. Scientific programs in all stages and steps and elements of economic crisis management to achieve efficiency and effectiveness in the face.

Keywords: Economic Crisis, Palestine Market, Stock Market.

مقدمة:

مازالت الأزمات الاقتصادية العالمية تعصف بأسواق المال في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وتحولت الأزمة، التي بدأت ملامحها تتضح في صيف 2007م كأزمة تمويل عقاري في الولايات المتحدة، الى أزمة اقتصادية طاحنة تؤثر في الإنتاج والتشغيل على حد سواء.

الأزمة المالية العالمية نتجت لتوسع المصارف وأسواق المال في الدول الغربية بصورة مستقلة تماماً عن الاقتصاد الحقيقي، مع غياب المراقبة اللصيقة لأداء هذه المؤسسات المالية (عيسى، 2009:12). فلم تحدث من قبل مثل هذه الاضطرابات الحادة في البورصات وأسواق النقد وأسواق الطاقة والمعادن الثمينة، إذ انخفضت بورصات عالمية وعربية وحقت نسبة خسائر قياسية، وكذلك البورصات الأوروبية، والبورصات في الأسواق الناشئة، وخصوصاً البورصات العربية التي انخفضت بمعدلات غير مسبوقه حيث فقدت في بعض الأشهر أكثر من نصف قيمتها (العلي، 2009:8)، وهو معدل انخفاض خطير لم يحدث مسبقاً. واضطرت بعض الحكومات للتدخل، ولجأت دول أخرى ذات الاقتصاد الصغير مثل: (أيسلندا، وباكستان) إلى صندوق النقد الدولي خوفاً من الإفلاس (الجوزي، 2008:17).

لم تقتصر تلك الاضطرابات على أسواق النقد والمال والبورصات فقط ولكن كانت هناك اضطرابات وانهيارات في المؤسسات المالية مثل بنوك الاستثمار وشركات التأمين ومؤسسات مالية تقدم التمويل العقاري وهي مؤسسات مالية كبيرة ذات سمعة عالمية (كريستينا، 2009:5). وبدأت تلك الانهيارات في الولايات المتحدة ثم تبعتها بعض المؤسسات المالية في أوروبا وخصوصاً بريطانيا وألمانيا (بسيسو، فؤاد، 2006).

وهكذا زاد حجم الطلب العالمي الكلي، وانخفاض حجم الصادرات، وأدى هذا بدوره الى انخفاض غير مسبوق في أسعار المواد الخام والسلع الصناعية كافة، مع ارتفاع هوامش أسعار الفائدة، وانخفاض تدفقات رؤوس الأموال، وهبوط كبير في حجم الصادرات، وتباطؤ نمو الاستثمارات في الدول النامية (زيدان، 2009:12). ولا شك أن هذه المعطيات كان لها تأثير كبير على العمالة وتفاقم معدلات البطالة لقد ادت الأزمات في جميع الاقتصادات العالمية على انهيارات كبيرة في أسواق المال ((Bloom, & Rebert, 2011)، وكان من الطبيعي أن يتأثر السوق المالي الفلسطيني، خاصة في حالة الانقسام الفلسطيني التي أثر على كافة القطاعات

وعلى الرغم من بداية السوق المالي في قطاع غزة يدخل دوامةً جديدةً من التراجعات الناجمة عن تفاقم العدوان الإسرائيلي والحصار والإغلاق الذي تم إحكامه على كافة معابر قطاع غزة، وكان من أبرز نتائج آثار الحصار والإغلاق ما يلي (محمد، 2012:287)، (أبو فارة، 2013:12):

1. إغلاق الحدود والمعابر وأثره السلبي على الصادرات والواردات وحرية التنقل للأفراد والسلع علاوة على استمرار عزل الضفة الغربية عن قطاع غزة.
2. التدهور المتسارع للقدرات الذاتية (الضعيفة أصلاً) للاقتصاد الفلسطيني بكل قطاعاته، وما يرافقه من تدهور الأوضاع والعلاقات الاجتماعية وتزايد معدلات البطالة واتساع دائرة خط الفقر المدقع.
3. توقف الدول المانحة (الولايات المتحدة وأوروبا خصوصاً) عن تحويل أية مبالغ مباشرة لقطاع غزة، والمعروف أن العوامل الخارجية تملك تأثيراً كبيراً على الاقتصاد الفلسطيني.
4. امتناع البنوك عن الإقراض أو قبول أي تحويل من مؤسسات أو أشخاص يشتبه أن لهم علاقة بحماس أو المقاومة بما في ذلك حوالات من الضفة.
5. تدهور الإنتاج الصناعي ومعظم قطاع الدواجن وارتفاع أسعار المواد الخام للصناعة وشل حركة الصادرات والتجارة الداخلية والصيد، علاوة على التراجع العام في الإنتاج المحلي.
6. الانخفاض الملموس في القوة الشرائية (نفدت المدخرات وتراكمت الديون) ولجوء بعض الموظفين للعمل في مجالات أخرى.
7. عدم قدرة القطاع العام الحكومي على تغطية احتياجاته الشهرية للرواتب والبنية التحتية والنفقات التشغيلية والخدمات الاجتماعية والتعليم والصحة... الخ.
8. هجرة رأس المال الفلسطيني والاستثمارات المحلية، الصناعية.
9. الارتفاع الحاد في نسبة معدل الفقر وتدني الأوضاع المعيشية، فقد بلغت نسبة معدل البطالة في قطاع غزة في الربع الثاني من عام 2017م - حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - إلى 65,8% نتيجة الحصار المفروض على المجتمع الفلسطيني.
10. انقطاع الكهرباء وآثار ذلك على الصناعة والمحلات التجارية والمواد الغذائية.

ومن أبرز مظاهر ضعف الاقتصاد الفلسطيني عدم قدرته على استيعاب قوة العمل، الأمر الذي خلق فائضا من العمالة عجز سوق العمل الفلسطيني عن توظيفهم، مما ساهم في خلق أزمة البطالة الحادة والفقر المتفشي بين كافة الشرائح الاجتماعية، التي أثرت على ارتفاع معدلات الإعاقة الاقتصادية والاجتماعية في ظل انخفاض مستويات المعيشة. مما أدى لتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي بصورة ملحوظة بسبب استمرار سياسة الحصار الاقتصادي المشدد (قرش، وعبد الكريم، 2010:24)، مما يعني أن هناك تراجعا حادا في مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية بسبب تدني أو فقدان الدخل وانخفاض الإنفاق الأسري ارتباطا بالتراجع الحاد في القوة الشرائية الناجم عن الغلاء الفاحش في الأسعار، مما أدى إلي تغيير الأنماط الاستهلاكية.

وفي سياق ما سبق كان لا بد من التصدي للمشكلات الحياتية الأساسية بما يخدم تطلعات المجتمع الفلسطيني، وفي هذا الصدد جاءت الدراسة الحالية لمعرفة أثر الأزمات الاقتصادية على أسواق المال في قطاع غزة، وخصوصاً الشركات المساهمة العامة -الدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في التعرف على أثر الأزمات الاقتصادية على سوق فلسطين للأوراق المالية، حيث تعد من المشكلات التي تعاني منها مختلف القطاعات الاقتصادية، وأدت إلى تراجع مالي كبير وانخفاض قيمة النمو بشكل لا يمكن حصره، وهنا لابد من تحديد الجوانب السلبية التي تنتج عن هذه الأزمات الاقتصادية وأثرها على سوق فلسطين للأوراق المالية، خاصة لدى الشركات المساهمة العامة والدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. لذا فإن مشكلة الدراسة تكمن في السؤال الرئيس الآتي:

ما أثر الأزمات الاقتصادية على سوق فلسطين للأوراق المالية؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما تأثير الأزمات الاقتصادية على أسواق المال للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية؟

2. هل هناك اختلاف ذات دلالة إحصائية في تأثير الأزمات الاقتصادية بين الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى لمتغير قطاع العمل (استثماري، بنوك وخدمات مالية، تأمين، صناعي، خدماتي، صناعي) من وجهة نظر العاملين فيها؟
3. هل هناك اختلاف ذات دلالة إحصائية في تأثير الأزمات الاقتصادية بين الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى لمتغير تصنيفها (الدرجة الأولى، الدرجة الثانية) من وجهة نظر العاملين فيها؟
4. هل هناك اختلاف ذات دلالة إحصائية في تأثير الأزمات الاقتصادية بين الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى لمتغير عمر الشركة (5 سنوات فأقل، من 5 أقل من 10 سنوات، من 10 أقل من 15 سنة، 15 سنة فأكثر) من وجهة نظر العاملين فيها؟

فرضيات الدراسة:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تأثير الأزمات الاقتصادية على أسواق المال للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تأثير الأزمات الاقتصادية بين الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى لمتغير قطاع العمل (استثماري، بنوك وخدمات مالية، تأمين، خدماتي، صناعي) من وجهة نظر العاملين فيها.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تأثير الأزمات الاقتصادية بين الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى لمتغير تصنيفها (الدرجة الأولى، الدرجة الثانية) من وجهة نظر العاملين فيها.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تأثير الأزمات الاقتصادية بين الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى لمتغير عمر الشركة (5 سنوات فأقل، من 5 أقل من 10 سنوات، من 10 أقل من 15 سنة، 15 سنة فأكثر) من وجهة نظر العاملين فيها.

أهمية الدراسة:

تعود أهمية الدراسة للأسباب التالية:

من الناحية العلمية:

1. تتعلق بموضوع اقتصادي وإداري وأكاديمي مهم يدخل ضمن اهتمامات كثير من الاقتصاديين الإداريين والأكاديميين بشكل عام في الآونة الأخيرة.
2. من خلال إطلاع الباحث تبين ندرة الدراسات التي استهدفت قياس مدى تأثير الأزمات الاقتصادية على أسواق المال على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في قطاع غزة وما مستوى ذلك للتأثير.
3. حاجة المجتمع الفلسطيني لتطوير الخبرة المهنية والمعرفية في مجال مواجهة تأثيرات الأزمات الاقتصادية على أسواق المال خاصة مع غياب الأطر التشريعية والتنظيمية والمؤسسية التي من شأنها تعزيز هذا المجال.
4. تعد هذه الدراسة إثراءً للجانب العلمي والبحثي في المجتمع الفلسطيني على وجه الخصوص، مما ينعكس إيجاباً على الجانب المهني والعلمي لديه.

من الناحية التطبيقية:

1. من الممكن أن يسهم البحث في تحسين أوضاع منظمات الأعمال الخاصة عموماً والشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية خصوصاً، من خلال كفاءتها وذلك يعود بالنفع على المجتمع الفلسطيني عامة.
2. أهمية إدراك تأثيرات الأزمة الاقتصادية على أسواق المال للشركات لانعكاسها المباشر وغير المباشر على واقع الشركة الفعلي وتقديمها ومدى تحقيق الربحية فيها.
3. زيادة الوعي لدى الشركات عموماً بضرورة الاهتمام بتأثيرات الأزمة الاقتصادية على أسواق المال، التي ممكن أن يواجهها المجتمع
4. يمكن أن تسهم نتائج هذا البحث في الارتقاء بالدور الذي تؤديه الشركات في السوق المالي الفلسطيني، بحيث يدعم هذا الموضوع التوجه المستقبلي للشركات لبذل الجهد في إطار مواجهة تأثيرات الأزمة الاقتصادية على أسواق المال.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، كالتالي:

1. التعرف على مدى تأثير الأزمات الاقتصادية على أسواق المال للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.
2. الكشف عما إذا كان هناك اختلاف ذات دلالة إحصائية بين الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالي تعزى لمتغيرات الدراسة (قطاع عمل الشركة، التصنيف، عمر الشركة) مع مدى تأثير الأزمات الاقتصادية على سوق المال من خلال البحث الميداني.
3. توضيح مفهوم الأزمة الاقتصادية وتأثيرها على سوق المال عبر تقديم تأصيل نظري وعملي لهذا الموضوع.
4. تحليل تداعيات الأزمة الاقتصادية على أسواق المال الفلسطيني.

منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه طريقة في البحث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة ومتاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها، ويستطيع الباحث أن يتفاعل مع الدراسة فيصنفها ثم يحللها، وقد اعتمدت الدراسة على نوعين أساسيين من المصادر:

أولاً: المصادر الأولية: حيث تم تصميم استبانة على عينة الدراسة مكونة من مجموعة من الأسئلة لاختبار الفرضيات وتم تصميمها على مقياس ليكرت الخماسي وتم تحليلها على برنامج Spss الإحصائي لاستخراج النتائج ووضع التوصيات المناسبة.

ثانياً: المصادر الثانوية: المتعلقة بالجانب النظري للبحث حيث سيتم جمعها من المراجع والكتب والمنشورات الخاصة والإنترنت والمجلات والوكالات الإخبارية لحدثة الموضوع.

مدخل نظري:

أولاً: الأزمات الاقتصادية العالمية:

شهد العالم وبصورة أساسية الاقتصاد الرأسمالي العديد من الأزمات، ولقد ظهرت كتابات عديدة ودراسات مختلفة سواء من البنك أو صندوق النقد الدولي أو الباحثين الاقتصاديين المهتمين بدراسة هذه الظاهرة ومعرفة أسبابها وكيفية وضع نظم للتنبؤ فيها قبل حدوثها بوقت مبكر حتى يمكن اتخاذ الإجراءات أو السياسات المضادة لمنع أو تجنب حدوثها أو تقليل الخسائر منها إلى أدنى مستوى إن لم يكن من الممكن تفادي وقوعها (بسيسو، فؤاد، 2008). وتشير التجارب السابقة للأزمات إلى النمط التالي:

أ- إن أزمات العملة وأزمات البنوك في الاقتصاديات الناشئة تكون - على الأقل - ضعف تلك الأزمات في الدول الصناعية.

ب- يمكن أن تشهد الدولة كلا النوعين في نفس الوقت بحيث تغذى كل منهما الأخرى، ومنذ 1975 كانت هناك 12 أزمة متزامنة.

ج- من الملاحظ أن أزمات البنوك تسبق عادة أزمات العملة بعام أو عامين، وعندما يحدث العكس وتسبق أزمات العملة أزمات البنوك نجد أن الفترة كانت أيضاً عاماً أو عامين (التقرير الاقتصادي العربي، 2009).

ومن المعروف أن الأزمة الاقتصادية العالمية القت بظلالها على المنطقة العربية خاصة أسواق العمل التي غالباً ما لا تنتعش إلا بعد سنوات عدة من الإنتعاش الاقتصادي الذي يلي الأزمات. بدأت آثار الأزمة بالظهور في مجالات التوظيف من خلال نقص في السيولة ومصاعب في التمويل أثرت على معظم القطاعات فتسببت بتعليق وتأجيل وإلغاء الكثير من المشاريع الحكومية والخاصة مما أسفر عن موجات متتالية من الإستغناء عن الوظائف. ومن المرجح ألا تكون العودة إلى مستويات العمالة السابقة (في المستقبل المنظور) كافية لتحقيق فرص عمل تغطي الطلب عليها (Horton, Richard, 2009).

إن الأزمات الاقتصادية في مجمل بلدان النظام العربي الراهن عموماً، وفي فلسطين خصوصاً، عبر مؤشرات التراجع العام في المجتمع الفلسطيني خلال السنوات الماضية، الناجمة بهذه الدرجة أو تلك عن سياسات الانفتاح والخصخصة والاقتصاد الحر والتي لا تختلف في

معظمها مع المؤشرات والعوامل السائدة في البلدان العربية (الأيوبي، 2011)، (الشمري وآخرون، 2009):

1. غياب الاستراتيجية الوطنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية الواضحة وتراكم مظاهر الفوضى والفساد وغياب سيادة القانون التي استشرت في نظام السلطة وفي المجتمع في آن واحد.
2. انتشار العديد من المؤشرات الاجتماعية الدالة على عمق الانفصام بين السلطة والشعب.
3. تدهور مستويات المعيشة وتراجع الناتج المحلي - حسب نتائج الحسابات الفلسطينية 2016-، وتساؤل القدرة الاستيعابية والتشغيلية، إلى جانب الغلاء وارتفاع التضخم.
4. البروز الحاد في مظاهر الإنفاق الاستهلاكي على حساب الإنفاق الاستثماري في كافة مجالات التنمية، وتفاقم البطالة واتساع دائرة الفقر.
5. غياب استراتيجية البناء والتراكم المستقبلي، حتى ضمن الإمكانيات المحدودة المتاحة في مواجهة العولمة والسيطرة الاقتصادية العالمية.

وفي الحالة الفلسطينية في ظل الظروف الراهنة في الصراع والتناقض مع العدو الصهيوني من ناحية، والتناقضات السياسية المجتمعية الداخلية نتيجة الانقسام الفلسطيني التي يدفع الى تغييب أو إزاحة المجتمع السياسي الفلسطيني لحساب المجتمع العسبوي أو العشائري، والمرتبطة بتزايد انتشار مظاهر التفكك والانهيال الداخلي بكل ابعاده الاقتصادية والمالية والمجتمعية.

ثانياً: تطورات الاقتصاد الفلسطيني:

يمكن استعراض الأعراض المختلفة التي أجمعت عليها الدراسات العديدة لتطورات الاقتصاد الفلسطيني واتجاهاته الرئيسية وبرز تحدياته، تعبر عنها المؤشرات الرئيسية التالية:

1. اتساع الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، وبين الوارد والصادر، وتراجع قطاعات الإنتاج السلعي/ الزراعة والصناعة/ وهي القطاعات القادرة على خلق دخل متجدد، واتجاه مضطرد للتحويل نحو قطاع الخدمات غير الإنتاجية- ولهذا الموضوع تأثير بالغ الأهمية لجهة تعميق وزيادة التشوه في تركيبة الاقتصاد الفلسطيني وتهميشه(أبو فارة، 2013:42).

2. تسارع النمو في القطاع الحكومي بما لا يتناسب وحاجة البلاد. أو مع قدرة الاقتصاد المحلي على تحمل تمويل تكاليف هذا النمو، فضلاً عن أن هذا النمو في عدد العاملين في القطاع الحكومي شكل من اشكال البطالة المقنعة (أبو فارة، 2013:43).

3. تراجع مستوى المعيشة بفعل التضخم وارتفاع الأسعار وثبات الأجور والتوزيع غير العادل للدخل، وتراجع القطاعات الإنتاجية عموماً.

4. استمرار ضعف تطبيق التشريعات والقوانين الاقتصادية التي تم اقرارها، بفعل الاوضاع والعلاقات الداخلية التي ما زالت محكومة لقاعدة المحسوبيات واهل الثقة والفوضى والمصالح الانانية، في ظل الانقسام الفلسطيني(قرش، 2010:15).

5. التناقض المضطرد في قدرة الاقتصاد المحلي الفلسطيني على خلق فرص عمل جديدة وتراجع قدرته على التشغيل واستيعاب العمالة الفلسطينية في ظل تنامي ظاهرة البطالة بشكليها السافر والمقنع. وقطاع غزة يعاني من حالة الفقر المدقع، أي أنها غير قادرة على توفير المتطلبات الدنيا من الطعام والملبس والسكن (قرش، 2010:16).

6. تراجع وانخفاض الدور الوطني للبنوك المحلية في قطاع غزة في دعم قطاعي الصناعة والزراعة والمشاريع الصغيرة، إلا أن استمرار الهبوط العام وغياب النظام وتفاقم مظاهر الخلل والفساد وعم الاستقرار، ساهم كل ذلك في تعييب الدور الواجب أن تقوم به البنوك في هذا الظرف.

7. تسارع عملية الاستقطاب الطبقي الفلسطيني واتساع الفجوة الطبقية في المجتمع الفلسطيني ليس عبر اتساع وتزايد نسبة الفقراء والفقر المدقع فحسب، بل باتجاه تزايد انحسار الطبقة الوسطى أو البرجوازية الصغيرة التي يتزايد انضمام غالبية أفرادها إلى طبقة الفقراء (محمد، 2012:304).

وفي هذا السياق، فإننا نؤكد أن تزايد نمو الفئات والشرائح الفقيرة في مجتمعنا -وهي الأغلبية الساحقة- لا يتحقق كنتيجة لأسباب خارجية (إسرائيل وغيرها) فحسب، ولكن كنتيجة لسياسات الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس على الصعيد الداخلي وأفعالهما الاقتصادية الأتانية الضارة ، مما أدى موضوعياً إلى زيادة مساحة ونوعية وحجم التدهور الاقتصادي

والاجتماعي، وما يعنيه ذلك من استمرار التراكم الصاعد للعاطلين عن العمل وحجم الفقر بكل أشكاله ودرجاته.

ويرى الباحث أن هناك حاجة قصوى في هذه المرحلة المصيرية حيث تزداد الحاجة إلى بلورة رؤية وأسس وطنية صادقة تدعم الاقتصاد الفلسطيني الآن وفي المستقبل ، تستشرف الإمكانيات والخيارات المتاحة في ظل التطورات الإقليمية والأزمات الاقتصادية الدولية المتسارعة، وذلك يستوجب مزيداً من الوعي والاطلاع والدراسة والبحث.

ثالثاً: سوق فلسطين للأوراق المالية

يعد سوق فلسطين للأوراق المالية أحد الأسواق الناشئة، ويعمل في ظل ظروف غير عادية، نظراً لوجود وتسلط الاحتلال الصهيوني على الاقتصاد الفلسطيني، ونقلته من الاتفاقيات التي وقعها مع السلطة الفلسطينية، فالاقتصاد الفلسطيني لم يصل بعد إلى حالة الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي (عليان، 2015:8)، نظراً لطبيعة بروتوكول باريس المكمل لاتفاق أسلوا، والخاص بالجوانب الاقتصادية، والذي قيد العديد من المؤسسات المالية والاقتصادية الفلسطينية.

انضم سوق فلسطين للأوراق المالية إلى اتحاد أسواق المال العربية وأصبح عضواً عاماً فيه عام 1998م، كما تم قبول سوق فلسطين للأوراق المالية عضواً في اتحاد الأسواق الأوراسيوية الواقع بمدينة اسطنبول في تركيا، حيث يعد السوق الثالث المنضم لاتحاد البورصات الأوراسيوية بعد سوق مصر والأردن، وفي خطوة لجذب الاستثمارات الأجنبية وقع سوق فلسطين في عام 1999م اتفاقية مع البنك البريطاني للشرق الأوسط لتقديم خدمات الحفظ الأمين، ومقاصة الأوراق المالية للمستثمرين الأجانب في فلسطين (نظام الإدراج، 2006)، كما وقع سوق فلسطين للأوراق المالية اتفاقية توأمة وتعاون وتبادل خبرات مع سوق ستوكهولم بتاريخ 20-6-2000م.

رابعاً: الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

بلغ عدد الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية 18 شركة بدايةً برأس مال قدره 81.6 مليون دولار عام 1997م ووصل إلى 25 شركة عام 2000م برأس مال وقدره 766 مليون دولار، وارتفع إلى 35 شركة برأس مال قدره 950 مليون في 2007م، وارتفع عدد الشركات المدرجة في العام 2009م إلى 37 شركة، وأصبح الآن عدد الشركات المدرجة في

العام 2017 49 شركة (موقع بورصة فلسطين، www.pex.ps)، والملحق رقم (1) يوضح عدد الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وقطاع عمل كل شركة.

خامساً: تداعيات الأزمة الاقتصادية على السوق المالي الفلسطيني:

أظهرت مجريات الأزمة الاقتصادية العالمية أن درجة تأثر هذه الدولة أو تلك بالأزمة الاقتصادية العالمية، اعتمد بشكل أساسي على مدى انخراطها ومشاركتها في منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية، أو مكانتها في التقسيم الدولي للعمل، لذا، فإن الدول المتقدمة اقتصادياً وصناعياً كانت أكثر تضرراً بالأزمة على أسواقها المالية، نظراً لدرجة الاندماج العالمية لاقتصاداتها في الاقتصاد العالمي وتشابه هياكلها الإنتاجية (الخطيب، 2006:41)، في حين أن الدول ذات الهياكل الإنتاجية والاقتصادية الضعيفة كانت أقل تضرراً بالأزمة على أسواقها المالية، وذلك بسبب عدم انغماسها واندماجها بالنظامين الاقتصادي والمالي العالميين.

يصنف الاقتصاد الفلسطيني وسوقه المالي ضمن إطار الاقتصادات الهشة والمعزولة، وبالتالي فإن تأثيره بالأزمة كان محدوداً؛ ذلك لعدد من الأسباب الهامة، منها:

1. عدم ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد العالمي، إذ ما زال يرتبط بشكل وثيق وأحادي بالاقتصاد الإسرائيلي سواء من حيث التجارة الخارجية التي تعتمد بشكل رئيس على الواردات من إسرائيل أو من خلالها، وانعدام الصادرات، أو من حيث اعتماد القوى العاملة الفلسطينية على سوق العمل الإسرائيلي.
2. كما أن ضعف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، وتدني حجم التجارة الخارجية الفلسطينية مع الدول المتقدمة حدّ من التأثير بالأزمة الاقتصادية على السوق المالي وتداعياتها.
3. إن الاقتصاد الفلسطيني شبه المغلق وعدم وجود الاستثمارات الخارجية سواء في الأدوات أو المؤسسات المالية العالمية، جعلت القطاعين المالي والمصرفي الفلسطينييين في منأى عن كثير من الصدمات والأزمات الخارجية المختلفة.
4. أما بالنسبة للمؤسسات والشركات الفلسطينية، فإن قدرتها التنافسية لم تتأثر سلباً أو إيجابياً بالأزمة الحالية، بل على العكس من ذلك، فقد أشارت النشرة السنوية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى انخفاض المستوى العام للأسعار خلال

الثلاثة شهور الأخيرة للعام 2008، وذلك بسبب انخفاض التكاليف الناجمة عن انخفاض أسعار النفط الخام ومشتقاته وانخفاض أسعار المواد الأولية. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009:16)

وقد أظهرت مساعي سلطة النقد الفلسطينية دوراً مهماً، للحيلولة دون تأثر السوق المالي الفلسطيني بالأزمة الاقتصادية العالمية، حيث حظي عام 2008 بالمزيد من اهتمام سلطة النقد، تمثل ذلك بتكثيف الإجراءات والاتصالات مع جميع الجهات المعنية، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي وبنك إسرائيل، لمعالجة مشكلة السيولة النقدية، ونقل أوراق النقد من الشيكال الإسرائيلي والعملات الأخرى من المصارف العاملة في الضفة الغربية إلى فروعها في قطاع غزة، لتمكين المصارف من الوفاء بالتزاماتها النقدية والمالية (ربحي، 2010:51).

ويمكن الاستدلال على ثقة الجمهور الفلسطيني بالقطاع المصرفي، بعيداً عن حالة الترقب والقلق التي سادت غالبية الأوساط الرسمية والشعبية في كثير من دول العالم، من جراء تداعيات الأزمة المالية العالمية، التي بدأت نتائجها المباشرة بانهيار مؤسسات مالية مصرفية عالمية وإفلاسها، من خلال إجمالي ودائع الجمهور، الذي يعد أحد أبرز مؤشرات الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين.

ويشير محمد (2010:304) أنه على الرغم من انغلاق الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصادين الإقليمي والعالمي، من خلال تدني حجم تجارته الخارجية ولا سيما الصادرات السلعية، وانعدام استثمارات الجهاز المصرفي الفلسطيني في الخارج، إلا أن التسهيلات الائتمانية التي تقوم المصارف العاملة في فلسطين بمنحها لمختلف القطاعات الاقتصادية، تُعد من المؤشرات ذات الدلالات الهامة في السوق المالي داخل القطاع المصرفي. فهي من ناحية تشير إلى مدى أهمية القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، ومن ناحية أخرى، فإن الفوائد المترتبة على هذه التسهيلات تعد من أهم مصادر الدخل لدى المصارف العاملة في فلسطين. أما على صعيد حقوق الملكية كأحد أبرز بنود الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين، فإنه يعد من المؤشرات الشاهدة على استقرار الجهاز المصرفي الفلسطيني في وجه الأزمة المالية العالمية (قرش، وعبد الكريم، 2010:32).

وفي إطار الجهود الرامية إلى دعم وتعزيز رأس المال الفلسطيني، لما لذلك من أثر إيجابي على تعزيز ثقة الجمهور الفلسطيني بالسوق وتدعيم موقعها في السوق الفلسطيني، وتماشياً مع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية التي تقضي برفع رأس مال المصارف وزيادته وتدعيمه، كونه خط الدفاع الأول للمصارف في مواجهة المخاطر المختلفة.

سادساً: التحديات الماثلة أمام السوق المالي:

وقد أظهرت العديد من الدراسات والأبحاث السابقة أن واقع السوق المالي الفلسطيني، يعترضه مجموعة من التحديات والعراقيل التي مازالت تعيق تقدمه ونموه، ومن أبرز هذه التحديات:

1. غياب العملة الوطنية الفلسطينية، وهو ما يعتبر من أبرز التحديات التي تواجه السوق المالي الفلسطيني. فقد نتج عن غياب العملة الوطنية الفلسطينية إبان الاحتلال، وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، استخدام عدة عملات في الأراضي الفلسطينية كالشيك الإسرائيلي والدينار الأردني والدولار الأمريكي، وهذا ما يتمخض عنه المشاكل الآتية (أبو فارة، 2013)، (محمد، 2012)، (عليان، 2015):
 - قد يؤدي استخدام عدة عملات في السوق الفلسطيني إلى اختلال تركيبة عملة الودائع وتركيبية عملة القروض، مما يعمل على زيادة مخاطر الإقراض.
 - قيام المصارف بتحويل فوائض العملات المذكورة إلى خارج فلسطين، وإيداعها على شكل أرصدة في بنوك خارجية، حيث بلغت نسبة هذه الأرصدة 52.4% من إجمالي الودائع لدى هذه المصارف.
 - عدم تمكن سلطة النقد الفلسطينية من مزولة دورها في خلق النقود وبالتالي صعوبة القيام بمهمة المقرض الأخير كإحدى أهم وظائف البنوك المركزية.
2. عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في فلسطين والمتمثل في سياسات الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته كالاتجاهات ومنع التجول، الأمر الذي يعني عدم مزولة البنوك لنشاطها في أجواء من الاستقرار، وزيادة المخاطر الاستثمارية وهروب المستثمرين ورؤوس الأموال إلى الخارج.

3. هيمنة الفروع الأجنبية، حيث تشكل البنوك العربية والأجنبية 50% تقريباً من البنوك العاملة في فلسطين.

4. عدم كفاية الضمانات المقدمة من قبل المستثمرين، فالضمانات تشمل الأراضي والأوراق المالية والمركبات والآليات والودائع المدنية وغيرها. إلا أن هذه الموجودات تعتبر محدودة الفاعلية في حماية البنوك المقرضة ضد العجز عن السداد. فالعقود القانونية والمؤسسية تحد من استعمال الأراضي كضمانات، بسبب صعوبة تثبيت حقوق الملكية، نتيجة عدم توفر إثباتات تسجيل رسمية وصحيحة للأراضي كونها غير مسجلة أو مفروزة في دائرة الطابو.

5. ضعف التجارة الخارجية الفلسطينية، ولا سيما في جانب الصادرات التي ينبغي أن تلعب دوراً مركزياً في التنمية الاقتصادية، وزيادة الطلب على برامج الإقراض لدى البنوك والمصارف العاملة في فلسطين. إلا أن حالة عدم اليقين الاقتصادي والسياسي في فلسطين أفضت إلى ضعف تمويل التجارة الفلسطينية وبالتالي عدم الاستفادة من مزايا هذا النشاط.

6. ضعف منظومة التشريعات القانونية، إذ تقوم سلطة النقد الفلسطينية بتطبيق القانون على البنوك دون تفرقة بينها، كفرض نفس نسبة الاحتياطي في جميع البنوك على حد سواء.

وبشكل عام فإن سوق المال الفلسطيني يعاني من عدة ضغوطات، منها: تباطؤ النمو الاقتصادي، ضعف مستوى الإنتاجية في معظم القطاعات الاقتصادية، سوء التخطيط التربوي وعدم التوافق بين مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني واحتياجات سوق العمل، تراجع حركة تنقل الأيدي العاملة العربية والتي ساهمت لعقود من الزمن في تخفيف أعباء البطالة في فلسطين.

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة الزيادات والخرابشة (2013)، إلى الاطلاع على حيثيات الأزمة المالية العالمية وأثرها على سوق الأوراق المالية الأردني، وفحص مدى صحة الاتهام الموجه لمعايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بأنها السبب الرئيس وراء حدوثها، والاطلاع كذلك على جميع الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل مجلسي معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المالية الأمريكية بهذا الخصوص، وتم التوصل لعدد من النتائج كان أهمها: أن هذه الأزمة تنفرد من حيث الكم والنوعية، وأنها أثرت على جميع القطاعات من منطلق تأثر البنوك بها والتي تعد وسيطاً لجميع القطاعات، وأن هناك تخبطاً ملحوظاً بين الاقتصاديين في عدم قدرتهم على تحديد أسباب وتداعيات هذه الأزمة.

كما هدفت دراسة محمد (2012)، إلى بيان الأزمة المالية العالمية وآثارها على الجهاز المصرفي الفلسطيني، وتوصلت الدراسة إلى أن الجهاز المصرفي الفلسطيني ما زال يعاني من تحديات ومعوقات كثيرة تحول دون قيامه بدوره المتوقع، كعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في فلسطين ومحدودية السيادة على الأرض، وارتفاع معدل المخاطرة، وغياب العملة الوطنية الفلسطينية وهيمنة فروع البنوك غير الوطنية. من ناحية أخرى، كما أن الجهاز المصرفي الفلسطيني يفتقر لأبسط روابط اندماجه في الاقتصادين الإقليمي والعالمي، ويعود ذلك لمحدودية اندماج الاقتصاد الفلسطيني أصلاً بهذين الاقتصادين، ويتمثل ذلك في ضعف هيكله الإنتاجية وضعف تجارته الخارجية وانعدام الاستثمارات الخارجية في المؤسسات المالية العالمية والأدوات المالية الاستثمار.

وهدف دراسة المطارنة والصافي (2009)، إلى التعرف على الأزمة المالية العالمية والكشف عن أسبابها ومحاولة تقديم الحلول الملائمة لحلها من حيث أعمتت الدراسة على تطبيق الاقتصاد، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: إن من أسباب الأزمة المالية ارتفاع مطلوبات البنوك وشركات التأمين عن مستوى دخلها، والذي أدى إلى إعلان بعضها الإفلاس وقامت معظم البنوك وشركات العقار ببيع ديون المواطنين.

وهدف دراسة عيسى (2009)، إلى بيان آثار وانعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية على الاقتصاديات العربية، وأوصت الدراسة بالتأكيد على استمرار مساندة الدول العربية لمؤسساتها المالية الوطنية وتعزيز الرقابة والإشراف عليها، وقيام محافظي البنوك المركزية

ومؤسسات النقد العربية بزيادة التنسيق والترابط بين الأجهزة الرقابية في الدول العربية، اتخاذ التدابير اللازمة من قبل المؤسسات المالية العربية لاستشراف أي تطورات مستقبلية لتداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية وتقديم بدائل لسبل مواجهة ذلك.

كما هدف تقرير مكتب العمل العربي (2009)، إلى بيان الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على أسواق العمل العربية، وبين التقرير الأسباب العميقة للأزمة، : أوضاع أسواق العمل العربية، تأثير الأزمة العالمية على مستويات البطالة، وقدم التقرير الإجراءات العربية لمواجهة الأزمة العالمية سواء آليات معالجة آثار الأزمة السلبية على المستوى القطري، وتقدير إجراءات مطلوبة على المستوى القومي، وختم التقرير بمقترحات لمؤتمر العمل العربي أبرزها: دعوة منظمات أصحاب الأعمال والتنظيمات النقابية العربية لبذل المزيد من الجهد لمتابعة انعكاسات الأزمة على التشغيل والبطالة والتنقل وظروف وشروط العمل قطريا وعربياً، دعوة المؤسسات المالية العربية والوطنية لزيادة دعمها في إطار المعونات الميسرة للقطاعات الاجتماعية العربية لتخطي الأزمة خاصة في مجالات التشغيل والحد من البطالة.

واستعرضت دراسة السامرائي (2009)، جذور الأزمة في الاقتصاد الرأسمالي، وأهم الأزمات العالمية مع التركيز على الأزمة المالية العالمية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها: إن آثار الأزمة هذه لن تبقى محصورة بالجوانب المالية فقط، بل ستتعدى ذلك إلى الإنتاج والتجارة الدولية وأسعار الصرف وحركة رؤوس الأموال والاستثمار العالمي وعلى الدخول وتحويلات العاملين والمساعدات للدول الأقل نمواً.

أوضحت دراسة إبراهيم وحواس (2009)، بيان تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وضرورة إعادة بناء النظام المالي العالمي، وقد بينت نتائجها أن ما يحدث في العالم من أزمات مالية وتهايوي في أسواق البورصات الدولية يحتاج إلى رؤية جديدة لمواجهة الترددي الحاصل في أسواق المال.

تناولت دراسة كفو (2004 , Calvo)، فرضية التوقف المفاجئ لشرح أمرين، الأول: أثر تدفقات رؤوس الأموال الضخمة للخارج على الأزمات المالية، الثاني: أثر الانخفاض الشديد في هذه التدفقات على عرض السيولة المحلية، والتي تؤدي إلى ركود اقتصادي انتهاء بالأزمة المالية. ويعتقد أن القناة المباشرة التي تظهر من خلالها حركات رؤوس الأموال آثارها السلبية هي معدل الصرف الحقيقي. وما يؤدي إليه الأخير من زيادة كبيرة في جانب الخصوم.

وبين سبستيان ادوارد (Edwards, S., 2004)، لاحقاً التوقف المفاجئ بالانخفاض في نسبة التدفقات للداخل إلي الناتج المحلي بما يزيد عن 5%، إلا أنه قد استنتج قياسياً أن تقييد حركات رؤوس الأموال ما كان ليقفل من الأثر السلبي للتوقف المفاجئ علي الحساب الجاري من ناحية وعلي النمو الاقتصادي من ناحية أخرى، وتشارك معظم الدول التي أضررت خلال الأزمات المالية في صفة الافتراض الزائد كثيراً عن قيمة الضمانات المقدمة للمقرضين، أو المبالغة في تقدير قيمة الضمانات. ولذا فمع الأزمة تتدهور أوضاع البنوك والمؤسسات المالية المقرضة والوسيطه.

وقد أجريت العديد من الدراسات المتعلقة بقياس كفاءة الأسواق العالمية التي لم تبرر ما يرفض الحركة العشوائية لأسعار الأسهم في البورصات المختلفة. أما على مستوى الأسواق العربية فإن الدراسات محدودة وإن كانت قد أضافت معلومات قيمة عن كفاءة تلك الأسواق من خلال تطبيق عدة اختبارات، وتعتبر هذه الدراسة إضافة نوعية للدراسات السابقة في المجتمع الفلسطيني، كونها من الدراسات الفلسطينية القليلة التي تتناول موضوع أثر الأزمة الاقتصادية على أسواق المال الفلسطيني -على حد علم الباحث- للشركات وكذلك معرفة علاقة المتغيرات المتعلقة بقطاع عمل الشركة والعمر والتصنيف في السوق وتبني هيكل اقتصادي في مواجهة تأثير الأزمات الاقتصادية خاصة على أسواق المال.

مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية من العام 2014-2017م، وقد تم التعرف على هذه الشركات من خلال دليل سوق فلسطين للأوراق المالية، وتم تطبيق استبانة على عدد من العاملين في هذه الشركات، حيث تم التوصل إلى (38) شركة، والجدول التالي يوضح خصائص عينة الدراسة من الشركات.

جدول (1)

خصائص توزيع عينة الدراسة من الشركات

النسبة المئوية	التكرار	المتغيرات	
18.4	7	الاستثمار	القطاع المنتمية اليه الشركة
23.7	9	البنوك والخدمات المالية	
18.4	7	التأمين	
18.4	7	الخدمات	
21.1	8	الصناعة	
%100	38	المجموع	
2.6	1	5 سنوات فأقل	عمر الشركة
10.5	4	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	
10.5	4	من 10 إلى أقل من 15 سنة	
76.3	29	15 سنة فأكثر	
%100	38	المجموع	
21.1	8	درجة أولى	تصنيف الشركة
78.9	30	درجة ثانية	
%100	38	المجموع	

أداة الدراسة:

لقد تم تقسيم الاستبانة إلى كالتالي:

- الجزء الأول: يتناول معلومات عامة عن الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ويتكون من 3 متغيرات.
- الجزء الثاني: يناقش تأثير الأزمات الاقتصادية على أسواق المال للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية من وجهة نظر العاملين فيها.

صدق وثبات الأداة:

1- **صدق المحكمين:** تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من 13 محكماً، من أعضاء من الهيئة التدريسية في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية والتجارة وفي إدارة الأعمال في جامعات قطاع غزة، واستجاب الباحث لآراء السادة المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم، فأصبح عدد فقرات الاستبانة بعد التعديل (28) فقرة.

2- **صدق الاتساق الداخلي:** تم حساب صدق الاتساق الداخلي للاستبانة بإيجاد معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة وهي كما يوضحها الجدول (2).

جدول (2)

يبين معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة

رقم الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	رقم الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	0.505	0.020	15	0.435	0.016
2	0.540	0.026	16	0.526	0.003
3	0.654	0.001	17	0.722	0.000
4	0.444	0.005	18	0.513	0.004
5	0.584	0.001	19	0.570	0.000
6	0.490	0.004	20	0.605	0.014
7	0.541	0.002	21	0.485	0.000
8	0.613	0.000	22	0.518	0.000
9	0.398	0.029	23	0.478	0.000
10	0.644	0.000	24	0.620	0.000
11	0.412	0.024	25	0.504	0.000
12	0.583	0.000	26	0.547	0.000
13	0.403	0.027	27	0.489	0.000
14	0.518	0.003	28	0.518	0.000

يتضح من الجدول رقم (2) أن جميع فقرات الاستبانة مرتبطة ارتباطاً ذو دلالة إحصائية، وهذا يدل على صدق الاتساق الداخلي للاستبانة عند مستوى 0.01 ومستوى 0.05.

ثبات الاستبانة: لقد تم التأكد من ذلك باستخدام:

1- التجزئة النصفية: تم استخدام درجات العينة الاستطلاعية لحساب ثبات الاستبانة بطريقة التجزئة النصفية حيث احتسبت درجة النصف الأول للاستبانة، وكذلك درجة النصف الثاني من الدرجات وذلك بحساب الارتباط بين النصفين ثم جرى تعديل الطول باستخدام معادلة سبيرمان براون Spearman-Brown Coefficient. قيمة معامل الارتباط للمجموعات غير المتكافئة = (0.628)، وبعد التعديل بمعادلة سبيرمان براون Spearman-Brown Coefficient أصبحت قيمة معامل الارتباط = (0.771).

2- طريقة ألفا كرونباخ: قام الباحث بحساب معامل ثبات الإستبانة من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ " تعتمد طريقة ألفا كرونباخ على الاتساق في أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وتستند إلى الانحراف المعياري للاختبار والانحرافات المعيارية للفقرات مفردة، وهذه الطريقة تسمى (معامل ألفا كرونباخ alpha cronbach coefficient) وهذه الطريقة تعطي الحد الأدنى لمعامل ثبات الإستبانة بجانب أنها لا تتطلب إعادة تطبيقه (معامل ألفا كرونباخ alpha cronbach coefficient) = (0.83).

نتائج الدراسة:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول الذي ينص على: ما تأثير الأزمات الاقتصادية على أسواق المال للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية؟

تم تحليل البيانات التي جمعت عن طريق الاستبانة على وفق مقياس ليكرت الخماسي، واستخدم الباحث معايير قياس لأغراض الدراسة وهي:

1- المتوسطات الحسابية والوزن النسبي كمقياس للنزعة المركزية.

- المتوسط الحسابي الذي قيمته أكبر من 4.2 مرتفع.
- المتوسط الحسابي الذي يتراوح بين 3.4 و 4.2 متوسط.
- المتوسط الحسابي الذي قيمته أقل من 3.4 منخفض.

2- الانحرافات المعيارية المنخفضة تدل على توافق المستجيبين على إجاباتهم وانسجامها وعدم تشتتها.

3- تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقييم المتغيرات، حيث أن القيمة 3.4 تعد القيمة المتوسطة في مقياس ليكرت الخماسي، باعتبار أن "بشكل منخفض جداً" تأخذ القيمة 1 وليس صفر، وبالتالي تقسم إلى أربع فئات وهي (1-2)، (2-3)، (3-4)، (4-5)، وأن مدى الفئة هو 0.8 وليس 1 صحيح، كما في جدول (3):

جدول (3)

المتوسط المرجح حسب مقياس ليكرت الخماسي

المتوسط المرجح	المستوى
من 1 إلى أقل من 1.8	بشكل منخفض جداً
من 1.8 إلى أقل من 2.6	بشكل منخفض
من 2.6 إلى أقل من 3.4	بشكل متوسط
من 3.4 إلى أقل من 4.2	بشكل مرتفع
من 4.2 إلى أقل من 5	بشكل مرتفع جداً

4- تم استخدام اختبار T لعينة واحدة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى الدرجة المطلوبة وهي 3.4 أم لا.

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الإجابة يساوي 3.4 وهي تقابل الدرجة المطلوبة

حسب مقياس ليكرت المستخدم.

الفرضية البديلة: متوسط درجة الإجابة لا يساوي 3.4.

إذا كانت $Sig > 0.05$ (Sig أكبر من 0.05) فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية ويكون في هذه الحالة متوسط آراء الأفراد حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن الدرجة المطلوبة وهي 3.4 ، أما إذا كانت $Sig < 0.05$ (Sig أقل من 0.05) فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن متوسط آراء الأفراد يختلف جوهرياً عن الدرجة المطلوبة وهي 3.4 ، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرياً عن الدرجة المطلوبة وهي 3.4. وذلك من خلال قيمة اختبار T ، فإذا

كانت قيمة T موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن الدرجة المطلوبة والعكس صحيح.

تحليل فقرات الاستبانة، حيث تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى الدرجة المطلوبة وهي 3.4 أم لا. النتائج موضحة في جدول رقم (4).

جدول (4)

نتائج تحليل فقرات أداة الدراسة

الترتيب في الاداة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة الاختبار T	مستوى الدلالة	الترتيب	النتيجة
6	أثرت الأزمة الاقتصادية تأثيراً مباشراً على أسعار الأسهم.	4.68	0.471	93.68	16.81	*0.000	1	مرتفع
2	أدت الأزمة الاقتصادية إلى انخفاض السوق المالي.	4.50	0.558	90.00	12.16	*0.000	2	مرتفع
23	تساهم الشركة في دعم الاقتصاد المحلي والوطني خاصة فترة الأزمات.	4.53	0.557	90.53	12.47	*0.000	3	مرتفع
21	أثرت الأزمة الاقتصادية على جميع الأسواق المالية.	4.45	0.686	88.95	9.42	*0.000	4	مرتفع
1	أثرت أزمة الرهن العقاري في انخفاض أسعار الأسهم في البورصة الفلسطينية.	4.37	0.589	87.37	10.13	*0.000	5	مرتفع
7	زيادة القروض للشركة سبب نشوء الأزمة المالية.	4.34	0.627	86.84	9.26	*0.000	6	مرتفع
15	تأخذ الشركة بعين الاعتبار ندرة الموارد من أجل الحفاظ عليها.	4.16	0.679	83.16	6.88	*0.000	7	متوسط
3	عدم الإفصاح بشفافية عن الأرباح سبب في حدوث الأزمة المالية.	4.11	0.863	82.11	5.04	*0.000	8	متوسط
20	تلتزم الشركة بالسياسة الاقتصادية المتبعة لدى الحكومة عند الأزمات.	4.11	0.798	82.11	5.45	*0.000	9	متوسط
22	تسهم الشركة ببعض التبرعات للغرف التجارية والصناعية وغيرها.	4.11	0.559	82.11	7.77	*0.000	10	متوسط

الترتيب في الاداة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة الاختبار T	مستوى الدلالة	الترتيب	النتيجة
8	الأزمة المالية أدت إلى انخفاض التداول بالأسهم بشكل كبير.	4.08	0.882	81.58	4.75	*0.000	11	متوسط
5	الأزمة المالية أدت إلى انخفاض أرباح الشركات المساهمة.	4.05	0.804	81.05	5.01	*0.000	12	متوسط
14	يتوفر لدى الشركة قسم مختص بالأمور الأزموية.	3.84	0.973	76.84	2.80	0.008*	13	متوسط
19	تهدف الشركة للوصول إلى مستوى أعلى من الكفاءة في حلة الأزمات.	3.71	0.694	74.21	2.76	0.009*	14	متوسط
4	تقدم الشركة الخدمات أو المنتجات ذات الأهمية من وجهة نظر المجتمع في حالة الأزمات.	3.68	0.809	73.68	2.17	*0.037	15	متوسط
13	تقوم الشركة بتخفيض أسعار الخدمات أو المنتجات فترة الأزمات.	3.68	0.809	73.68	2.17	0.037*	16	متوسط
25	تقوم الشركة بدور الكفيل الضامن للعاملين لديها عند الأزمات.	3.68	0.140	73.68	2.17	0.012*	17	متوسط
27	تساهم الشركة في عملية التنمية والاستثمار بما يحقق الأهداف رغم تأثير	3.55	1.245	71.05	0.76	0.455*	18	متوسط
16	تستخدم الشركة الوسائل الاقتصادية المناسبة وقت الأزمات.	3.53	1.033	70.53	0.75	0.456*	19	متوسط
17	تهدف الشركة إلى التميز عن الشركات الأخرى بالأساليب الاقتصادية عند	3.47	1.156	69.47	0.39	0.697*	20	متوسط
26	تمد الشركة يد العون رغم الكوارث والأزمات الاقتصادية.	3.42	1.004	68.42	0.13	0.898*	21	متوسط
11	ارتفاع أسعار الفائدة في البنوك أدى إلى انخفاض اسعار الأسهم للشركات.	3.42	1.004	68.42	0.13	*0.898	22	متوسط
9	تلتزم الشركة بالقوانين والتشريعات المنصوص عليها قوت الازمات.	3.34	0.938	66.84	-0.38	0.706*	23	منخفض

الترتيب في الاداة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة الاختبار T	مستوى الدلالة	الترتيب	النتيجة
28	يوجد ارتباط مباشر بين سعر الفائدة القروض وبين أسعار الأسهم للشركة.	3.26	1.223	65.26	-0.69	0.495*	24	منخفض
12	قلة السيولة في البنوك أدت إلى انخفاض أسعار الاسهم في الشركات.	3.21	1.143	64.21	-1.02	*0.313	25	منخفض
10	انخفاض النمو الاقتصادي جاء من خلال الأزمة التي حصلت في البنوك التجارية العالمية.	3.21	1.143	64.21	-1.02	0.313*	26	منخفض
24	تقدم الشركة أي نوع من البرامج لحماية تأثيرات الأزمات الاقتصادية.	3.19	0.837	63.79	-1.55	0.129*	27	منخفض
18	تساهم الشركة في حل المشاكل والتخفيف من الأضرار التي تحل بالمجتمع المحلي أثناء الأزمات.	2.92	1.239	58.42	-2.38	0.022*	28	منخفض
	جميع الفقرات	3.69	0.487	73.93	6.68	*0.000		متوسط

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يتضح من الجدول السابق رقم (4) أن الدرجة الكلية لتأثير الأزمات الاقتصادية على أسواق المال للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية جاءت بمتوسط حسابي قدره (3.69) (الدرجة الكلية من 5) مما يعني أن الوزن النسبي 73.93%، بينما قيمة T تساوي 6.68 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.02 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه النتائج دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة للاستبانة ككل قد زاد عن الدرجة المطلوبة وهي 3.4، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرات، والانحراف المعياري الكلي بلغ 0.487 وهذا يدل أيضاً على أن هناك توافقاً في آراء المستجيبين حول هذه الفقرات بشكل عام، وهذا يوضح أن الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تتأثر بالأزمات الاقتصادية، وأن مستوى التأثير متوسط على أسواق المال.

وكانت أعلى الفقرات كما يأتي:

- الفقرة (6) في المرتبة الأولى وتنص على: "أثرت الأزمة الاقتصادية تأثيراً مباشراً على أسعار الأسهم" بوزن نسبي (93.68%)، بدرجة متوسط.

- الفقرة (2) في المرتبة الثانية وتنص على: "أدت الأزمة الاقتصادية إلى انخفاض السوق المالي" بوزن نسبي (90.00%)، بدرجة متوسط.

- الفقرة (23) في المرتبة الثالثة وتنص على: "تساهم الشركة في دعم الاقتصاد المحلي والوطني خاصة فترة الأزمات" بوزن نسبي (90.53%)، بدرجة متوسط.

مما يعني أن قيمة T أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.02 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرات قد زاد عن الدرجة المطلوبة وهي 3.4 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة مرتفعة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرات، وأن هناك توافقاً في آراء المستجيبين حول هذه الفقرات، وهذا يوضح أن الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تتأثر بالأزمات الاقتصادية.

بشكل عام بينت نتائج الدراسة أن الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تتأثر بالأزمات الاقتصادية من وجهة نظر العاملين لديها، وعليه فإنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأثير الأزمات الاقتصادية وسوق المال، وانها تتأثر مباشرة بأسعار الأسهم، وانخفاض السوق المالي، ولكن تبقى الشركات تساهم في دعم الاقتصاد المحلي والوطني على اختلاف الظروف والازمات التي تمر بها، كما وتلتزم الشركات بالقوانين والتشريعات المنصوص عليها في فترات الأزمات، وتؤكد على التزام العاملين بتعليمات وإجراءات فترة الأزمات الاقتصادية، حيث أنها تتحمل الأضرار التي قد يتعرض لها العملاء أثناء تواجدهم في هذه الشركات وكذلك تتحمل مسؤولياتها تجاه انخفاض السوق المالي ككل، إضافةً إلى ذلك، تتأثر الشركات في انخفاض أسعار الأسهم في البورصة الفلسطينية، وتأخذ بالاعتبار أن زيادة القروض للشركة سبب نشوء الأزمة المالية، كما وتوجد لديها برامج تأخذ بعين الاعتبار ندرة الموارد من أجل الحفاظ عليها، كما وتمارس الشركات أنشطة لضمان تخفيف التأثير من الازمات الاقتصادية بدرجة متوسطة.

كما أن هذه الشركات تتأثر بقلّة السيولة في البنوك والتي قد تتأثر بها إلى انخفاض أسعار الأسهم في الشركات، بالإضافة إلى ذلك فإن الشركات تتأثر في انخفاض النمو الاقتصادي التي جاء من خلال الأزمة التي حصلت في البنوك التجارية العالمية، وليس للشركات أي نوع من البرامج لحماية تأثيرات الأزمات الاقتصادية، كما أنه لا تساهم الشركة في حل المشاكل والتخفيف من الأضرار التي تحل بالمجتمع المحلي أثناء الأزمات. ولكن يمكن القول بشكل عام أن الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تتأثر بالأزمات الاقتصادية وعلى السوق المالي بدرجة متوسطة.

اختبار فرضيات الدراسة:

1. الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية من حيث إدراكهم لتأثير الأزمات الاقتصادية على سوق المال حسب قطاع عمل هذه الشركات (الاستثمار، البنوك والخدمات مالية، التأمين، الخدمات، الصناعة).

يوضح الجدول رقم (5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لتأثير الأزمات الاقتصادية على سوق المال في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وذلك بحسب قطاع عملها (الاستثمار، البنوك والخدمات مالية، التأمين، الخدمات، الصناعة).

جدول (5)

نتائج الدراسة تبعاً لقطاع عمل الشركات

الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط	التكرار	قطاع العمل
70.32%	0.563	3.52	7	الاستثمار
80.81%	0.307	4.04	9	البنوك والخدمات المالية
76.88%	0.441	3.84	7	التأمين
71.75%	0.807	3.59	7	الخدمات
78.47%	0.339	3.92	8	الصناعة
75.99%	0.522	3.80	38	الإجمالي

يتضح من الجدول (5) وجود بعض الاختلافات بين المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وذلك بحسب قطاع عملها، ولمعرفة فيما إذا كانت هذه الاختلافات جوهرية أم لا، تم إجراء اختبار ليفين Levene للتأكد من تساوي التباين بين مجموعات العينة، حيث يكون التباين متجانساً إذا كانت معنوية الاختبار غير دالة إحصائياً، أي أن قيمتها أكبر من (0.05)، وعلى العكس من ذلك عندما تكون قيمة معنوية الاختبار أقل من (0.05)، لا يكون تجانس في التباين بين المجموعات، وفي هذه الحالة سنلجأ إلى استخدام الاختبار اللامعلمي Kruskal-Wallis للتأكد من معنوية الفروق.

جدول رقم (6)

اختبار ليفين بحسب قطاع عمل الشركات

المتغير	قيمة ليفين	درجات الحرية	المعنوية
الاستثمار	1.056	33	*0.394
البنوك والخدمات المالية	2.906	33	**0.036
التأمين	3.521	33	**0.017
الخدمات	2.183	33	*0.093
الصناعة	2.572	33	*0.056
المجموع	2.41	33	*0.394

* التباين متجانس لأن قيمة معنوية الاختبار أكبر من 0.05 وبالتالي نستخدم تحليل One Way ANOVA

** التباين غير متجانس لأن معنوية الاختبار أقل من 0.05 وبالتالي نستخدم تحليل Kruskal Wallis

يتضح من الجدول (6) أن لتأثير الأزمات الاقتصادية على سوق المال في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وذلك بحسب قطاع عملها غير دالة إحصائياً في اختبار ليفين، الأمر الذي يعني أن شرط تساوي التباين بين المجموعات متحقق، مما يعني عدم وجود اختلافات جوهرية بين الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وذلك بحسب قطاع عملها (الاستثمار، البنوك والخدمات مالية، التأمين، الخدمات، الصناعة).

2. الفرضية الثانية : لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية من حيث إدراكهم لتأثير الأزمات الاقتصادية على سوق المال حسب تصنيف الشركة (الدرجة الأولى، الدرجة الثانية).

يوضح الجدول (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لتأثير الأزمات الاقتصادية على سوق المال في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وذلك بحسب تصنيف الشركة (الدرجة الأولى، الدرجة الثانية).

جدول رقم (7)

نتائج الدراسة بحسب التصنيف في السوق

تصنيف السوق	التكرار	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
درجة أولى	8	4.284	0.291	85.68%
درجة ثانية	30	3.671	0.495	73.41%
المجموع	38	3.800	0.522	75.99%

يتضح من الجدول (7) وجود بعض الاختلافات البسيطة بين المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وذلك بحسب تصنيف الشركة في السوق (الدرجة الأولى، الدرجة الثانية)، ولمعرفة فيما إذا كانت هذه الاختلافات جوهرية بالطريقة السابقة نفسها تم إجراء اختبار ليفين Levene للتأكد من تساوي التباين بين مجموعات العينة، للتأكد من معنوية الفروق.

جدول رقم (8)

اختبار ليفين بحسب تصنيف الشركة في السوق

المتغير	قيمة ليفين	درجات الحرية	المعنوية
درجة أولى	1.445	36	*0.237
درجة ثانية	2.549	36	*0.119
المجموع	3.745	36	*0.061

* التباين متجانس لأن قيمة معنوية الاختبار أكبر من 0.05 وبالتالي نستخدم تحليل One Way ANOVA

يتضح من الجدول (8) أن لتأثير الأزمات الاقتصادية على سوق المال في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وذلك بحسب تصنيف الشركة (الدرجة الأولى، الدرجة الثانية) مجتمعة غير دالة إحصائياً في اختبار ليفين، الأمر الذي يعني أن شرط تساوي التباين بين المجموعات متحقق وبالتالي، مما يدل على وجود اختلافات جوهرية بين الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وذلك حسب تصنيف الشركة في السوق (الدرجة الأولى، الدرجة الثانية).

3. الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية من حيث إدراكهم لتأثير الأزمات الاقتصادية على سوق المال باختلاف عمر الشركة.

يوضح الجدول رقم (9) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لتأثير الأزمات الاقتصادية على سوق المال باختلاف عمر الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وذلك بحسب اختلاف عمر الشركة.

جدول (9)

نتائج الدراسة وذلك بحسب اختلاف عمر الشركة

الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط	التكرار	عمر الشركة
64.09%	0.000	3.20	1	5 سنوات فأقل
77.05%	0.481	3.85	4	من 5 - أقل من 10 سنوات
71.82%	0.396	3.59	4	من 10 - أقل من 15 سنة
76.83%	0.545	3.84	29	15 سنة فأكثر
75.99%	0.522	3.80	38	المجموع

يتضح من الجدول (9) وجود بعض الاختلافات البسيطة بين المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وذلك بحسب اختلاف عمر الشركة، ولمعرفة فيما إذا كانت هذه الاختلافات جوهرية أم لا قمنا بإجراء بالطريقة السابقة نفسها للتأكد من معنوية الفروق. ودلت النتائج أن قيمة مستوى الدلالة لتأثير

الأزمات الاقتصادية على سوق المال باختلاف عمر الشركة مجتمعة أكبر من 0.05، وكذلك جميع قيم F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.85، مما يدل على عدم وجود اختلافات جوهرية بين الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وذلك بحسب اختلاف عمر الشركة.

النتائج:

في ضوء إجراءات الدراسة الميدانية، فإن أهم النتائج كالتالي:

1. الدرجة الكلية لتأثير الأزمات الاقتصادية على سوق المال للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في قطاع غزة جاءت بمتوسط حسابي قدره (3.69) (الدرجة الكلية من 5)، وبوزن نسبي (73.93%).
2. عدم وجود اختلافات جوهرية بين الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية نحو تأثير الأزمات الاقتصادية على سوق المال في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وذلك بحسب قطاع عملها (الاستثمار، البنوك والخدمات مالية، التأمين، الخدمات، الصناعة).
3. وجود اختلافات جوهرية بين الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية نحو تأثير الأزمات الاقتصادية على سوق المال في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وذلك بحسب تصنيف الشركة (الدرجة الأولى، الدرجة الثانية).
4. عدم وجود اختلافات جوهرية بين الشركات المساهمة العامة المدرجة في قيمة مستوى الدلالة لتأثير الأزمات الاقتصادية على سوق المال وذلك بحسب اختلاف عمر الشركة.

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث بالآتي:

1. ضرورة توخي المزيد من الحذر تجاه التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية وتتبعها بصورة دقيقة والتعامل مع التغيرات لحظة وقوعها.
2. وضع إستراتيجية واضحة المعالم لتطبيق منهجية إدارة الازمات في الشركات المساهمة، والعمل على تحقيق التكامل والتنسيق بين مبادئ وممارسات التخطيط الاستراتيجي المتحصل

عليه واستخدامه في صنع القرارات الخاصة بمواجهة الأزمات وحماية سوق المال الفلسطيني.

3. وضع تشريعات تتبع من تطبيق السياسة المالية تجاه الشركات المساهمة في حالة الأزمات الاقتصادية مثل إعفائها من الضرائب أو غيرها من التسهيلات. قيام الحكومة بدعم بعض القطاعات المهمة في الاقتصاد الفلسطيني والتي تحمي من خلاله رأس المال الفلسطيني.

4. يجب أن يكون للحكومة موقف وممارسات ايجابية تجاه الشركات المساهمة في حالة الأزمات الاقتصادية.

5. توعية الشركات عن طريق عقد مؤتمرات وندوات وورش عمل وإصدار النشرات وإعداد أجهزة الإعلام لبرامج خاصة تتعلق بحمايتها من الأثار الاقتصادية المتركمة عالمياً.

6. الاستفادة من الخبرات العالمية في وضع برامج علمية في كافة مراحل وخطوات وعناصر إدارة الأزمات الاقتصادية لتحقيق الكفاءة والفاعلية في مواجهتها.

7. فتح المجال لاستخدام أدوات مالية جديدة للشركات المساهمة كالسندات والصكوك، ذلك ضمن التنوع المطلوب لتوسيع العملية الاستثمارية للبنوك في السوق المالي تفعيل دورها كأجهزة إقراض واستثمار في العملية الإنتاجية، للمشاريع الكبيرة والصغيرة في.

المصادر والمراجع

1. أبو فارة، يوسف (2013). الأزمات المالية والاقتصادية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى.
2. الأيوبي، عمر سعيد (2011). السقوط الحر، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى.
3. بسيسو، فؤاد حمدي (2006). القطاع المالي الفلسطيني بين التنمية النازفة والتنمية الخلاقة إطار مفاهيمي- تطبيقي، بحث قدم إلى المؤتمر الجامعة الإسلامية حول تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، فبراير، فلسطين.
4. بسيسو، حمدي فؤاد (2008). رؤية اقتصادية حول الأزمة المالية في الولايات المتحدة والعالم بين النظام الرأسمالي والنظام الإسلامي، محاضرة أقيمت في اتحاد الكتب الأردنيين عملن، الموقع الالكتروني، تاريخ الدخول 2017/6/20.

5. تقرير مكتب العمل العربي (2009)، ملحق تقرير المدير العام الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على أسواق العمل العربية، مؤتمر العمل العربي، الدورة السادسة والثلاثون، عمان - المملكة الأردنية الهاشمية 5 - 12 أبريل / نيسان.
6. التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2009). الفصل الأول الخاص بالتطورات الاقتصادية الدولية، أبو ظبي.
7. جميلة الجوزي (2008). الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، الدول العربية نموذجاً، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، مجلة دولية متخصصة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر، ع17، ج1.
8. الخطيب، محمد (2006). اثر الأداء المالي على عوائد أسهم الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان .كلية إدارة المال والأعمال رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان.
9. ربحي، رشدي حمدان (2010).أثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية على أداء الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية.
10. الزيادات، علي، والخرابشة، فارس(2013). أثر الأزمة المالية على الأسواق المالية العالمية، حالة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الأردني، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، ص399-426، يناير 2013 .
11. زيدان، محمد أحمد (2009). فصول الأزمة المالية العالمية :أسبابها وجذورها وتبعاتها الاقتصادية، ورقة بحث مقدمة إلى مؤتمر حول: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي الإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس لبنان، 13 و 14 آذار.
12. الشمري، ناظم، نوري، وجودة، محفوظ، أحمد (2009). المنافسة بين المصارف الأردنية : مجالاتها، وسبل تفعيلها في ظل الأزمة العالمية الراهنة، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الثالث، الذي نظّمته جامعة العلوم التطبيقية الخاصة في الأردن /كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، بعنوان " إدارة منظمات الأعمال، التحديات العالمية المعاصرة."

13. العلي، صالح (2009). أثر الأزمة المالية العالمية في الفقر والبطالة ووسائل معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الذي تقيمه وزارة الأوقاف في الجمهورية العربية السورية بالتعاون مع السفارة البريطانية بعنوان "رسالة السلام في 9 - 2 / 6/ جمادى الثاني 1430هـ، قصر المؤتمرات بدمشق.
14. عليان، فتحي جميل (2015). قياس مدى تبني المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المساهمة العامة. دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم إدارة الأعمال، جامعة الأزهر، غزة.
15. عيسى، ولد محمد (2009). آثار وانعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية على الاقتصاديات العربية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، الجزائر.
16. قرش، محمد، وعبد الكريم، نصر (2010). الأزمة المالية العالمية الراهنة، التهديدات والفرص من منظور القطاع الخاص الفلسطيني". تطوير وتحسين أداء وكفاءة شركات القطاع الخاص الفلسطيني، رام الله - فلسطين.
17. كريستينا، برينت (2009). آثار الأزمة المالية والاقتصادية على البلدان العربية: أفكار بشأن استجابة سياسات الاستخدام
18. الحماية الاجتماعية، منظمة العمل الدولية/المكتب الإقليمي للدول العربية، نيسان/ابريل.
19. محمد، رسلان أحمد (2012). الأزمة المالية العالمية وآثارها على الجهاز المصرفي الفلسطيني، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الانسانية، المجلد 14، العدد 2، ص 281-310.
20. نظام الإدراج، (2006). قواعد سوق فلسطين للأوراق المالية- نظام الإدراج، مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية على هذا النظام في جلسته رقم (20) المنعقدة بتاريخ 2006/12/18م، قرار رقم (20/3).
21. Bloom, Rebert (2011), "The Financial Crisis Inquiry Report", The CPA Journal, Volume 81, No. 5.

22. Calvo, G., and Mendoza, E., (2004), "Rational Contagion and the Globalisation of Securities Markets", Journal of International Economics, Vol. 51, pp. 79–113.
23. Edwards, S., (2004), "Financial Openness, Sudden Stops, and Current-Account Reversals", The American Economic Review, May, Vol.94, No.2, p. 59
24. Franklin Allen and Xian Gu and Oskar Kowalewski (2011), "Financial Crisis, Structure and Reform", SSRN Working Paper Series, 04/2011.
25. Horton, Richard (2009). "The Global Financial Crisis: an Acute Threat to Health", The Lancet, Bol. 373, No. 9661p.
26. Lawrence, Jay, "Reorganizations, Exemption of Financial Assets", American Bankruptcy Institute Journal, 2009, Vol. 27, No.10.

ملحق رقم (1)

لعام المالية فلسطين لأوراق سوق في المدرجة العامة المساهمة عدد وأسماء الشركات
2014م

م .	اسم الشركة المدرجة	قطاع العمل	رمز التداول	تصنيف السوق
1-	الوطنية ابراج	الخدمات	ABRAJ	2
2-	العربية للفنادق المؤسسة	الخدمات	AHC	2
3-	الاسلامي العربي البنك	البنوك والخدمات المالية	AIB	2
4-	الاهلية للتأمين المجموعة	التأمين	AIG	1
5-	لصناعة الدهانات العربية	الصناعة	APC	2
6-	الفلسطينية للاستثمار العربية "إيبك"	الاستثمار	APIC	2
7-	التجارية للاستثمار العقارية	الاستثمار	AQARIYA	2
8-	العرب المستثمرون	الاستثمار	ARAB	2
9-	العقارية العربية المؤسسة	الخدمات	ARE	2
10-	فلسطين دواجن	الصناعة	AZIZA	2
11-	فلسطين بنك	البنوك والخدمات المالية	BOP	1
12-	للأدوية بيرزيت	الصناعة	BPC	1

م.	اسم الشركة المدرجة	قطاع العمل	رمز التداول	تصنيف السوق
-13	الشرق للإلكترون مصنع	الصناعة	ELECTRODE	2
-14	كوم للاتصالات جلوبال	الخدمات	GCOM	2
-15	القمح الذهبي مطاحن	الصناعة	GMC	2
-16	المتحدة للتأمين العالمية	التأمين	GUI	2
-17	الاسلامي الفلسطيني البنك	البنوك والخدمات المالية	ISBK	1
-18	القدس سجاير	الصناعة	JCC	1
-19	للمستحضرات الطبية القدس	الصناعة	JPH	2
-20	للاستثمارات العقارية القدس	الاستثمار	JREI	2
-21	لصناعات اللدائن فلسطين	الصناعة	LADAEN	2
-22	للتأمين المشرق	التأمين	MIC	2
-23	لصناعة الألمنيوم الوطنية" والبروفيلات" نابكو	الصناعة	NAPCO	2
-24	لصناعة الكرتون الوطنية	الصناعة	NCI	2
-25	الوطنية التأمين	التأمين	NIC	2
-26	نابلس الجراحي مركز التخصصي	الخدمات	NSC	2
-27	للتنمية والاستثمار فلسطين	الاستثمار	PADICO	1
-28	عقار لتطوير وإدارة وتشغيل بال العقارات	الخدمات	PALAQAR	2
-29	الفلسطينية الاتصالات	الخدمات	PALTEL	1
-30	التجاري الفلسطيني البنك	البنوك والخدمات المالية	PCB	2
-31	للكهرباء الفلسطينية	الخدمات	PEC	2
-32	الشفاء لصناعة الادوية دار	الصناعة	PHARMACARE	2
-33	الاستثمار الفلسطيني بنك	البنوك والخدمات المالية	PIBC	2
-34	للتأمين فلسطين	التأمين	PICO	2
-35	للاستثمار والانماء الفلسطينية	الاستثمار	PID	2

م.	اسم الشركة المدرجة	قطاع العمل	رمز التداول	تصنيف السوق
-36	للاستثمار الصناعي فلسطين	الاستثمار	PIIC	2
-37	الفلسطينية لمراكز العربية التسوق	الخدمات	PLAZA	2
-38	لتمويل الرهن العقاري فلسطين	البنوك والخدمات المالية	PMHC	2
-39	للاستثمار العقاري فلسطين	الاستثمار	PRICO	2
-40	فلسطين للأوراق المالية سوق	البنوك والخدمات المالية	PSE	2
-41	القدس بنك	البنوك والخدمات المالية	QUDS	2
-42	رام الله مصايف	الخدمات	RSR	2
-43	الفلسطينية للتأمين التكافل	التأمين	TIC	2
-44	الوطني البنك	البنوك والخدمات المالية	TNB	1
-45	العالمية للتأمين ترست	التأمين	TRUST	2
-46	للإعمار والاستثمار الاتحاد	الاستثمار	UCI	1
-47	الزيت النباتية مصانع	الصناعة	VOIC	2
-48	للتوزيع والخدمات الفلسطينية اللوجستية	الخدمات	WASSEL	2
-49	الوطنية الفلسطينية موبايل للاتصالات	الخدمات	WATANIYA	2

المصدر: (موقع بورصة فلسطين بتاريخ 2017/04/01 <http://www.pex.ps>)